فيكون منشأ النقض مدح اللؤلؤ مطلقا اللازم منه الوصف بالجميل الغير الاختياري في المدح مع صحة المثال في الحمد فلا يكون بينهما ترادف مع انه فرض ذلك على تقدير تناول الجميل فلا يصح الشق الاول من الترديد هذا حاصل ايراد النقض على الشق الاول من الترديد منه رحمه

فائدة نعم ما يقال انه لا يلزم من الترادف ان لا يستعمل احد المترادفين في كل ما يستعمل فيه الآخر لجواز ان يكون التخصيص ناشئا من الاستعمال منه رحمه

والموصوف اذا لم يكن مختارا بذكر الجميل بعد لفظة الحمد تارة على كونه محمودا به وتارة على كونه محمودا عليه ان يكون صلة الحمد تارة على واخرى الباء ولا يجمع ابدا بين الصلتين للاستغناء باحداهما عن الآخر وللاحتراز عن التكرار المستبشع اذ المحمود به في مثله عين المحمود عليه ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار فلو جمع بين الصلتين لكان الجميل الواحد مذكورا مرتين وكذا الحال في المدح وفي مثالنا ذكر الجميل على وجه كونه محمودا عليه لكن لم ننقض باعتبار كونه محمودا به المدلول عليه بالمذكور بل نقول النقض بالمثال باعتبار ان يقال مدحت دون حمدت مطلقا من غير ان يلاحظ فيه المحمود عليه او به وقوله على صفائها اورده لكونه جزء من المثال ولا يتعلق الغرض بخصوصه وتقريره ان الحمد لما كان هو الوصف بالجميل والجميل عاما للاختياري وغيره فلم لم يقل حمدت اللؤلؤ مع انه يقال مدحتها اذ يمكن توصيفها بالجميل على تعدي العموم اذ لها صفات جميلة صفاء وكان او وغيره فكان الواجب ان يقال حمدتها على ذلك التقدير مع انه لا يقال قطعا اي لا يصح ان يقال لغة وحاصل جواب الترديد ح ان يقال سلمنا تناول الجميل المذكور في التعريف لكنه لا يلزم منه ان يقال حمدت اللؤلؤ لانه اعتبر في الحمد قيد آخر دون المدح وهو ان يكون ذلك الوصف بالجميل في مقابلة امر اختياري هو المحمود عليه من نعمة وغيرها والجميل المذكور في التعريف محمود به فلا يلزم من عمومه عموم المحمود عليه قدر عمومه وان اشترط في عموم المحمود عليه للنعمة وغيرها عمومه لهما كما نبهت عليه سابقا وفي قوله فلا بد هنا اشارة الى ان في التعريف نوع قصور لعدم دلالته على هذا القيد المعتبر في مفهوم الحمد هكذا

ينبغي

فاندفع ما توهم وروده من الاعتراض بناء على ثبوت ادعاء المرادفة بينهما في الواقع منه رحمه

ينبغي ان يحقق هذا المقام كان الحمد مراد فا الخ لانه معترف في المشهور بما عرف الحمد به ولا نزاع في عموم الجميل في تعريفه فاذا كان الجميل في تعريف الحمد ايضا كذلك لزم ترادفهما واحتمال ان يكون هذا المفهوم نفس الماهية لاحدهما ولازما للآخر مما لا يلتفت اليه في امثال هذه المقامات اعني بيان الاوضاع والمفهومات اللغوية وحاصله انه يلزم بين المدح والحمد مرادفة عند عموم الجميل بحسب ظاهر هذا التعريف الذي عرفه به كل منهما وهذا القدر كاف في ورود السؤال ولا ينافي ذلك في ثبوت الفارق بينهما بوجه آخر غير ظاهر من التعريف كما ذكر في الجواب وانما تعرض للمرادفة في السؤال واستعمال المدح في صورة النقض مع انه كان يكفي في النقض ان يقال ان كان الجميل عاما لغير الاختياري يلزم ان يقال حمدت اللؤلؤ مع انه لا يصح لغة اذ للمانع ان يمنع صورة النقض بان يقول لعل في قيود التعريف ما ينافي هذا ولعله يوصف الغير المختار بالجميل مطلقا لا يقع في العرف والعادة فلما تعرض للمرادفة واستعمال المدح في صورة النقض فكأنه قال لا مانع في قيود التعريف ويقع في العرف التوصيف بالجميل لغير المختار لان المدح مع كونه معرفا بهذا التعريف الذي اريد فيه عموم الجميل يقع في العرف والعادة على غير المختار لزم ان لا يكون وصفه تع الخ اذ لا اختيار له تعالى بالقياس اليها سواء جعلت عين الذات كما هو مذهب الحكيم والمعتزلة اولا كما هو مذهب الاشاعرة على ما حقق في موضعه اذ يجوز ان يكون الخ فيه انه لا يلزم من جواز كون الممدوح عليه غير اختياري ان يكون المدح عاما للفاعل المختار اذ الفاعل المختار هو الذي يصدر عنه الافعال الاختيارية لا ما يكون جميع صفاته اختيارية فالتخصيص بالاختياري وان كان

ثبت انه لا مانع من قيود التعريف والعرف لان المدح يوصف بالجميل ومعرف بهذا التعريف مع انه يطلق على صورة النقض لغة وعرفا منه رحمه

Copyright © King Saud University